العدو من الداخل

تحويل وجهة الذخائر فى أوغندا والبرازيل

فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، قام المحاربون فى منطقة كاراموجا بشمالى أوغندا، بإطلاق الرصاص على ١٦ جنديا أوغنديا كانوا يقومون بعمليات قسرية لنزع الأسلحة فأردوهم قتلى. وتشير النتائج التى أوردها هذا الفصل إلى أن بعضا من هؤلاء الجنود ربما يكونون قد لقوا مصرعهم برصاصات كان من المقرر أن تخصص لاستخدامها هم أنفسهم. وفى ريو دى جانيرو، بالبرازيل، لقى ٥٢ من ضباط الشرطة مصرعهم خلال أدائهم لمهامهم فى عام ٢٠٠٤. وتشير الأدلة الواردة فى هذه الدراسة إلى أن بعضا منهم ربما يكونون قد قتلوا برصاصات كانت مخصصة لقواتهم نفسها.

ويقدم هذا الفصل نتائج تم تجميعها من دراستين استطلاعيتين تشكلان جزءا من مشروع للمسح يتوسع باطراد لاقتفاء أثر الذخائر. وأجريت الدراستان الاستطلاعيتان فى أماكن ذات معدلات مرتفعة من العنف المسلح.

ويزيح هذا الفصل الستار عن أدلة تبين أن معظم الذخائر المتداولة بين العناصر الفاعلة غير التابعة للدولة فى كلا المنطقتين تم تحويل وجهتها بصورة غير شرعية بدلا من توجيهها لقوات الأمن التابعة للدولة. ومن خلال رسم خريطة لتدفقات الذخائر وتحديد كميتها، يقدم الفصل برهانا قويا على الدور الخطير الذى تلعبه الأسلحة والذخائر التى انحرفت عن وجهتها الأصلية فى استدامة العنف المسلح.

كاراموجا، شمالى أوغندا: يعد أهالى كاراموجا من الجماعات الرعوية شبه الرحل التى خاضت صراعات عشائرية داخلية باستخدام الأسلحة الصغيرة منذ السبعينيات فى القرن العشرين. ويبدو أن المبادرات العديدة التى قادتها الدولة لنزع أسلحة محاربى كاراموجا قد تقوضت لأن أفراد من القوات الأوغندية النظامية والاحتياطية يمدونهم بالذخائر.

هناك خمسة أسباب تدعم هذه النتيجة. أولا، فبرغم أن الموجزين الخاصين ببيانات ومواصفات ذخائر القوات الحكومية الأوغندية ومحاربى كاراموجا غير متطابقتين تماما، فإنهما متشابهتين بدرجة تكفى للتوصل لنتيجة مفادها أن القوى الحكومية وغير الحكومية لديهما مصادر شديدة التشابه للذخائر. وثانيا، فإن التصريحات التى أدلى بها المسئولون العسكريون فى الصحافة الأوغندية تعترف بوجود تجارة بين أفراد من وحدة الدفاع المحلى (قسم من قوات الدفاع الأوغندية المعاونة) وأشقائهم من محاربى كاراموجا. وثالثا، فإن الذخائر سيئة النوعية المصنعة فى أوغندا – التى انتقدها البعض فى قوات الأمن علنا – يتداولها محاربوا كاراموجا بأعداد مرتفعة نسبيا (انظر الشكل ٩–٥). ومن المهم معرفة أنها أقل تداولا عن ذلك بفارق شاسع بين أيدى القوات المسلحة الحكومية، مما يشير إلى ظاهرة " التخلص من الحمولة" من جانب القوات الحكومية. ورابعا، هناك دليل كبير على وجود تجارة فى المهمات العسكرية بخلاف الأسلحة والذخائر. وأخيرا، يؤكد

الشكل ٩–٥: صناعات لويرو (أوغندا) ذخيرة قطرها ٧,٦٢×٣٩ ملم تقوم جماعات بتخزينها فى كاراموجا (نسبة من مخزون كل جماعة) (n=٤٠٢)

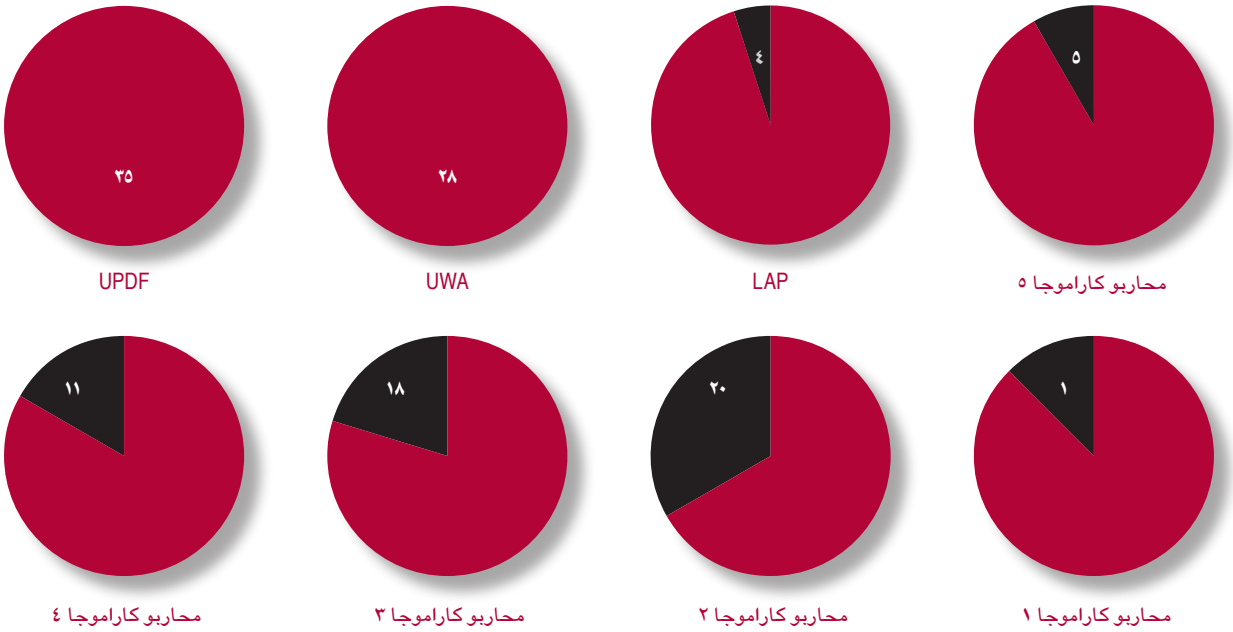

.ملاحظة: الأرقام الموجودة على الأشكال البيانية الدائرية تبين عدد طلقات كل فرد

محاربو كاراموجا على أن مصدرهم الرئيسى للأسلحة والذخيرة هو أفراد قوات الأمن الأوغندية وهم ثائرون من عملية نزع أسلحتهم – فى بعض الحالات لعدد من المرات – ثم يقومون بإعادة شراء الأسلحة والذخائر.

ريو دى جانيرو، البرازيل: منذ منتصف الثمانينيات، اكتسبت التنظيمات الإجرامية سيطرة ميدانية على عدد من الأحياء الفقيرة (أحياء الأكواخ) فى ريو دى جانيرو. وتتنافس هذه الجماعات فى سباق مسلح للسيطرة على مراكز توزيع المخدرات المربحة كما تتحدى قوات الأمن العام. وتلعب الذخائر دورا أساسيا فى تأجيج هذا الصراع، ويبدو أن جزء كبيرا منها قد تم تحويلها عن وجهته الأصلية التى كانت مخصصة لقوات الأمن الحكومية.

وتشير مجموعة مؤتلفة من العوامل إلى أن قوات الأمن الحكومية – ولاسيما قوات الشرطة خصوصا – هى مصدر قدر كبير من ذخيرة البنادق الهجومية الموجودة بحوزة العصابات الإجرامية. فأولا، استخدام هذه الخائر محظورا، إذ لا تستخدم ذخائر البنادق الهجومية سوى قوات شرطة ريو دى جانيرو. وعدد مستخدميها من المدنيين محدود. وثانيا، توافق انتشار الذخيرة عيار 556X 45 ملم فى العينة المصنعة عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ مع الأعوام التالية التى قامت فيها قوات شرطة ريو دى جانيرو بشراء كميات كبيرة من الذخيرة. وهناك وجه شبه مماثل بين الزيادات التى تمت فى الذخيرة عيار 762X51 ملم واعتماد الشرطة لأسلحة من هذا العيار فى منتصف التسعينيات (انظر الشكل ٩–١٠). وثالثا، ما كشف عنه فى تموز/ يوليه ٢٠٠٥ من تورط الشرطة فى عملية واسعة النطاق لتحويل وجهة الأسلحة يشير ضمنا إلى أن الشرطة تعد مصدرا للذخيرة التى تدخل إلى سوق تجارة السلاح غير المشروعة.

الشكل ٩–١٠ كمية من ذخيرة البنادق الهجومية CBC المحظورة الاستخدام التى تم ضبطها مقسمة حسب العيار فى سنة الصنع (العدد =٦١٢)

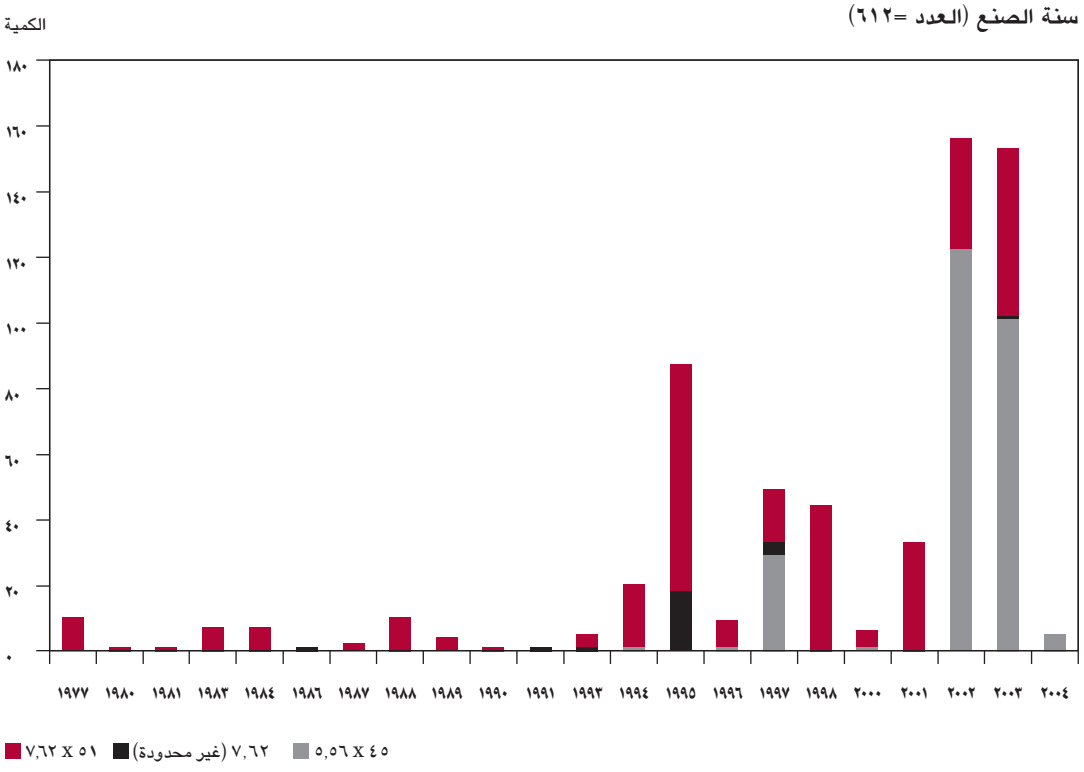

ملاحظة: لم يعثر على خرطوش طلقات مصنع فى أعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩و١٩٨٢ و١٩٨٥و١٩٩٢ و١٩٩٩ فى العينة، ولذلك لم تدرج هذه الأعوام فى الشكل

المصدر: بيانات قدمها DPTC، وقام بتحليلها VIVA RIQ

وأخيرا، فإن الفترة الزمنية بين تاريخ تصنيع الذخيرة وتاريخ ضبطها فى السوق غير الشرعية، قصيرة، وهو ما يشير – على غرار حالة أوغندا – إلى وجود سلسلة إمداد صغيرة ومصدر توريد قريب من مكان لضبط.

الخلاصة: يتوصل هذا الفصل إلى أن مناهج اقتفاء أثر الذخائر المطروحة هنا تمثل أدوات بحث حيوية لفهم التدفقات غير الشرعية للذخيرة وتعيد حالتا كاراموجا، و ريو دى جانيرو تأكيد الدور الذى تلعبه قوات الأمن الحكومية فى حصول الجماعات المسلحة غير الحكومية على الذخيرة.

وفى حالة أوغندا، يشير الدليل بقوة إلى أفراد قوات الأمن الذين ينقلون الذخيرة إلى محاربى كاراموجا، وهو ما يناهض بشكل مباشر المبادرات المتعاقبة والمستمرة لنزع الأسلحة التى ترمى إلى وقف الصراع فى هذا الجزء من أوغندا. وفى حالة ريو دى جانيرو، ليس ثمة دليل كاف يشير إلى هذا النوع من التجارة. ومع ذلك، فهناك دليل– سواء من خلال التجارة أو الفقدان أو السرقة – على أن ذخيرة قوات الأمن تؤجج جانبا من العنف المسلح الضارى فى المدينة.

وينبغى مواجهة مشكلة تحويل وجهة الذخيرة إذا ما كانت هناك رغبة فى منع قوات الأمن من المشاركة فى العنف المسلح.